الجمهوريــة التونسيـة

مجلس نواب الشعب

لجنة التشريع العام

محضر جلسة لجنة التشريع العام

- **تاريخ الاجتماع:** الاربعاء 28 ماي 2025
- **جدول الأعمال:**

-مواصلة النظر في الصيغة الموحدة لمقترحي القانونين عدد 15 و28 /2023 المتعلقين بتنقيح الفصل 96 من المجلة الجزائية

- **الحضور:**

الحاضرون: (11) المعتذرون (00) الغائبون (04)

الحاضرون من غير أعضاء اللجنة:'(06)

❖ **افتتاح الجلسة** : الساعة 09 و50 دق.

❖ **رفع الجلســة** : الساعة 13 و40 دق.

❖ **أعمال اللجنة:**

عقدت لجنة التشريع العام جلسة يوم الإربعاء 28 ماي 2025 خصصت لمواصلة النظر في الصيغة الموحدة لمقترحي القانونين عدد 15 و28 /2023 المتعلقين بتنقيح الفصل 96 من المجلة الجزائية وذلك بحضور النواب ممثلي جهتي المبادرتين.

استهلت اللجنة أعمالها بالتذكير بمسار التداول بخصوص مقترحي القانونين المعروضين وتم تلاوة جدول تفصيلي لأهم آراء وملحوظات الأطراف التي تمّ الاستماع إليها بخصوص المبادرتين التشريعيتين

اثر ذلك تم المرور الى تلاوة الصيغة الموحدة لمقترحي القانونين والتي تم التوصل اليها والاتفاق بشأنها بين جهتي المبادرتين وتم فتح باب النقاش بخصوصها حيث اعتبر بعض النواب من ممثلي احدى جهتي المبادرة أنه وبعد التذكير بما تم الاستماع اليه من جهات بخصوص مقترحي تعديل الفصل 96 من المجلة الجزائية وما صدر عن هذه الجهات من ملاحظات وتحفظات ومقترحات تعديل فانه يتجه التريث وإعادة النظر في هذه الصيغة الموحدة ومراجعتها بكل تمعن وتدقيق وعدم التسرع لما يمثله الفصل 96 المذكور من أهمية على المستوى القانوني والواقعي ولما يتميز به من خصوصيات تقنية قانونية تستوجب الحذر والحرفية في تعديلها ومراجعتها . وتم في هذا السياق اقتراح عقد ورشة للتداول من جديد بخصوص مقترحي التعديل وبحضور خبراء ومختصين في القانون الجزائي لإعداد صيغة جديدة توافقية تأخذ بعين الاعتبار ما يتم التوصل اليه من آراء وملحوظات قبل عرضه على لجنة التشريع العام والتصويت عليه، وقد لاقى هذا الاقتراح استحسان وتأييد من عدد من النواب الذين شددوا على ضرورة التريث والتمعن في مناقشة تعديل الفصل 96 من المجلة الجزائية الذي يجب أن يحقق الموازنة بين مقاومة الفساد داخل الإدارة من ناحية وعدم تكبيل الموظف العمومي ومنعه من الاجتهاد وأخذ القرار من ناحية أخرى .

كما تطرّق عدد آخر من النواب إلى منهجية التداول بخصوص تعديل الفصل 96 من المجلة الجزائية خاصة على مستوى البطء في البت في مقترحي التعديل المعروضين وكذلك عدم التعاطي إيجابيا مع ملاحظات الجهات التي تم الاستماع إليها ودعوا الى تحقيق الهدف أو الغاية من التعديل المنشود بكل وضوح من خلال قراءة معمقة وموضوعية للواقع ولتطلعات المواطنين ثم رسم منهجية واضحة المعالم مع وضع سقف زمني يتم بمقتضاه مناقشة الفصل والتصويت عليه واعداد تقرير في الغرض.

كما تمّ خلال نفس اللجنة التداول بخصوص مقترح تعديل مقدم من قبل أحد النواب تمثل في :

"يعاقب بالسجن مدة عشرة أعوام و بخطية تساوي قيمة المنفعة المتحصل عليها أو المضرة الحاصلة للإدارة الموظف العمومي أو شبهه استغل صفته ليلحق ضررا ماديا بالإدارة مقابل استخلاص فائدة لا وجه لها لنفسه أو لغيره."

وفي تفاعله أوضح السيّد رئيس لجنة التشريع العام أن إرجاء النظر والبت في الصياغات المقدمة مرده التخوف من المصادقة على صياغة معينة قد تحدث خللا أو ضررا يتم بواسطته فتح المجال للفساد داخل الإدارة من خلال تمكين الموظف من سلطات واسعة دون ضوابط ومعايير بما يفرغ التعديل من محتواه والهدف الذي أحدث من أجله.

وبعد التداول والنقاش تمّ الاتفاق على عقد جلسة في شكل ورشة عمل بحضور خبراء ومختصين في القانون الجزائي وذلك لمزيد التعمق في دراسة مقترحي التعديل المعروضين والتوصل لصيغة توافقية موحدة يتم عرضها في ما بعد على أنظار لجنة التشريع العام والمصادقة عليها.

رئيس اللجنة	**مقرّر اللجنة**
ياسر القوراري	**مليك كمون**